الجزائر: مقتل شاب في مخفر شرطة يحوّل بلدة هادئة الى ساحة حرب بين قوى الامن والسكان

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

اسفرت مواجهات بين عناصر الشرطة وشباب بلدة ساحلية بالجزائر عن حرق وتخريب العديد من المنشآت الرسمية والممتلكات الحكومية.

وتحولت شوارع هذه المدينة الساحلية الهادئة الواقعة على بعد 30 كلم غرب العاصمة الجزائرية الى ساحة للمواجهات بين سكان شباب وقوات الامن اثر مقتل شاب في مخفر للشرطة فجر الاحد.

وذكر ان الضحية (31 سنة) قتل باطلاق نار من سلاح احد اعوان الشرطة المداومين في تلك الليلة.

ولكن مصادر الشرطة اعلنت ان الشاب القتيل قدم الى المخفر في الساعة الثالثة من فجر الاحد وبيده ساطور ثم هاجم ثلاثة من عناصر الشرطة المداومين. واضافت ان الشاب اصاب الثلاثة بجروح وان اصابة اثنين وصفت بالخطيرة.

وقد رفضت عائلة القتيل فيصل رواية الشرطة.

وخرج مئات الشباب من اصدقاء القتيل الى الشوارع وانضم لهم اخرون حيث قاموا بمهاجمة وتخريب وحرق كل ما يرمز للدولة ووضع المتاريس وتحطيم اعمدة الكهرباء.

رجل اطفال يقف امام بنك حكومي يحترق ببلدة زرالدة

وتحول الشارع الرئيسي للمدينة الى ساحة حرب حقيقية بين شباب البلدة الذين توافدوا على وسط المدينة وتعزيزات قوات الامن التي حضرت لاحتواء المواجهات.

وذكرت تقارير اعلامية محلية ان القتيل، ونقلا عن رواية والده، تلقى في حوالي الثالثة صباحا مكالمة على هاتفه المحمول جرى على اثرها مباشرة الى خارج المنزل.

وقالت التقارير ان سرعته لم تمهل والدته معرفة وجهته او سبب خروجه في ذلك الوقت المتأخر، وانها لما سألته اكتفى بالقول انا ذاهب الى المسجد، رغم ان الوقت لم يكن وقت صلاة الفجر.

ويُعتقد ان الضحية توجه مباشرة الى مخفر الشرطة حيث لقي حتفه في ظروف غامضة لاحقا.

ونُقل عن والد الضحية قوله ان نجله قطع صلته بخطيبته بعد خلاف بينهما بسبب علاقة مع شاب اخر يعمل شرطيا في المخفر المذكور. وظل القتيل يصر على استرداد قيمة المهر الذي قدمه لها، بحسب الوالد.

وحسب ذات الرواية، وافقت البنت فقط على ارجاع المبالغ المالية ورفضت ارجاع الحلي والمجوهرات التي حصلت عليها من خطيبها القتيل.

ولكن اللغز الذي مازال يحير عائلة الفقيد وسكان بلدة زرالدة هو من هتف الى فيصل في ساعة متأخرة من الليل.

وقد احتجز المحققون هاتفه المحمول ربما سيجدون الرقم الذي يدلهم على رأس خيط القضية وتفكيك لغزها.

واصدر والي العاصمة الجزائرية التي تتبعها بلدة زرالدة بيانا قال فيه ان رد فعل اعوان الشرطة كان «ضمن دفاع شرعي عن النفس» لدى استعمالهم السلاح الناري، مما تسبب في وفاة «المعتدي».

واكد البيان ان القتيل «اقتحم مقر الشرطة وبحوزته ساطور ثم هاجم اعوان الامن وتسبب في اصابة اثنين منهم».

واضاف ان أشخاصا (لم يحدد البيان هويتهم) «استغلوا الحادث في اثارة اعمال شغب استهدفت املاكا عمومية وخاصة».

الصفقة تشمل سفنا وتطوير الأنظمة الجوية للقوات المسلحة

ليبيا ستقتني معدات حربية اسبانية بقيمة 800 مليون يورو

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

يقوم وفد عسكري ليبي الخميس بزيارة الى القاعدة الجوية كولمينار بييخو في اقليم مدريد في اطار تعاون عسكري اسباني ـ ليبي جديد قد يسفر عن بيع اسبانيا لهذا البلد العربي عتاد حربي بقيمة 800 مليون يورو وأغلبه بحري، اضافة الى التوقيع على اتفاقية في التعاون العسكري شبيهة بتلك التي تجمع هذا البلد الأوروبي مع باقي دول المغرب العربي.

وكان وزير الدفاع الاسباني خوسي بونو قد زار ليبيا منذ أسبوع ولم تتسرب معلومات عن الاتفاقيات التي يمكن التوقيع عليها ولا حجم التعاون بين البلدين، وفي حين اكتفت ليبيا بالاعلان عن الزيارة التي قالت انها تدخل في اطار التعاون بين دولتين صديقتين، وكان قد جاء في بيان اسباني أن الزيارة تهدف الى «تنشيط أجندة التعاون المتعدد الأطراف حول الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط».

وكان خوسي بونو قد أجرى مباحثات مع الجنرال محمود أزواي المسؤول عن العلاقات الخارجية في الجيش وأبو بكر أكبر جنرال في الجيش الليبي. كما جرى استقباله من طرف رئيس الحكومة المقال شكري غانم وتعويضه بالبغدادي المحمودي.

وخلال هذه الأيام تسربت أخبار تفيد بمباحثات حول صفقة عسكرية بقيمة 800 مليون يورو تقتني من خلالها ليبيا عددا من المعدات.

وتتمثل هذه الصفقة في احتمال اقتناء خمس سفن حربية ذات طبيعة دفاعية ومكلفة بحراسة الشواطئ اضافة الى 24 دورية من الزوارق السريعة وتصل قيمة هذه السفن ما يقارب 550 مليون يورو.

وتشكل هذه الصفقة متنفسا الصناعة السفن الحربية الاسبانية التي تعاني من أزمة حقيقية أنقذتها منها مؤقتا صفقة كبيرة مع فنزويلا جرى التوقيع عليها في يناير الماضي.

في الوقت نفسه، سيتم التوقيع على اتفاقية مع شركة ايندرا الاسبانية لتوسيع نظام الدفاع الجوي الليبي عبر برنامج يضم تسعة رادارات ذات الأبعاد الثلاثة بعضها ثابت والآخر متحرك ومركز القيادة والمراقبة وأنظمة دفاع الكترونية وأنظمة اتصالات متطورة، وتبلغ كلفة هذه الصفقة 200 مليون يورو. ويذكر أن شركة ايندرا وقعت منذ أسابيع اتفاقية يتم بموجبها تحديث وتطوير نظام الملاحة الجوية المدني الليبي عبر مراكز بعضها في طرابلس والآخر في بنغازي.

وسيطلع الوفد الليبي على التقنية العسكرية الاسبانية في تطوير وتحديث مروحيات شينوك، ذلك أن الجيش الليبي يمتلك مروحيات مماثلة تنقصها الصيانة والتحديث.

وتجدر الاشارة الى أنه قبل عقد هذه الصفقة، فالبلدان يجريان مشاورات للتوقيع على اتفاقية تعاون في المجال العسكري شبيهة بالتي وقعتها اسبانيا مع باقي دول المغرب العربي وهي المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا. وتعتبر هذه أكبر صفقة توقعها اسبانيا مع بلد عربي حتى الآن بل وحتى دول أخرى باستثناء صفقة الأسلحة مع فنزويلا المشار اليها سابقا.

ويؤيد وزير الدفاع خوسي بونو هذه الصفقة ويعتبرها مهمة للغاية لأنها قد تصحح نسبيا الخلل في ميزان التبادل التجاري، ذلك أن اسبانيا تستورد من ليبيا مليارا و200 مليون يورو أغلبها من البترول الخام في حين تصدر لها فقط 150 مليون يورو سنويا فقط.

ويذكر أنه منذ رفع مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة ألأمم المتحدة الحظر على ليبيا والتي عانت منه بسبب قضية لوكربي، وعدد من الدول الأوروبية المصدرة للأسلحة تسعى الى عقد صفقات حربية لاسيما في ظل مساعي الرئيس معمر القذافي تطوير عتاد قواته العسكرية.

نادية ياسين تتهم النظام المغربي بقلة الرؤية وخرق القوانين

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

صعدت الناشطة الاصولية نادية ياسين هجماتها على نظام الحكم بالمغرب متهمة اياه «بقلة الرؤية والتناقض وخرق القانون».

وقالت نجلة زعيم «العدل والاحسان» شبه المحظورة، الشيخ عبد السلام ياسين «اننا امام نظام يحكم البلاد دون رؤية واضحة، ولا يحسن ترتيب الاولويات، متناقض مع نفسه وخارق للقوانين».

وقالت ياسين العضو النشط في اقوى التيارات الاصولية المغربية ان المغرب يعيش «وضعية فيها كثير من العبث: قرارات كثيرة ومضطربة وعشوائية (..) فهي اذن وضعية جد هشة».

وتتابع السلطات نادية ياسين قضائيا بعد ادلائها الصيف الماضي بتصريحات قالت فيها ان النظام الجمهوري اصلح لحكم المغرب من النظام الملكي ومن المقرر ان تمثل امام المحكمة الابتدائية بالرباط يوم الثلاثاء القادم لمتابعة النظر في القضية بعد تأجيل دام اكثر من تسعة اشهر.

ومنعت السلطات في وقت سابق من الشهر الماضي نادية ياسين من السفر الى المانيا للمشاركة في ندوة في برلين وقالت ياسين انه «لا تفسير لهذا القرار الا بان المغرب بلد العسف واللاقانون وان تصرف شرطة المطار يدفع الى الظن باننا في بلاط الملك بيتو او قصر كافكا، اكثر من كوننا في دولة «الحق والقانون». بحذر شديد، لم يكفوا طيلة الوقت عن ترديد انهم ينفذون الاوامر ليس الا».

وتثير نادية ياسين وهي كريمة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة الكثير من النقاش حول افكار تدلي بها تتعلق بنظام الحكم بالمغرب او القصر الملكي وقالت في تصريحات ادلت بها لاسبوعية لوجورنال ان منعها من السفر ومتابعتها قضائيا ليست بداية النزاع بين السلطة والجماعة، بل هي حلقة جديدة في السلسلة الطويلة من تاريخ العلاقة المتازمة بينهما.

واضافت «اننا امام نظام يحكم البلاد دون رؤية واضحة، ولا يحسن ترتيب الاولويات، متناقض مع نفسه وخارق للقوانين. ان كل ما استطيع التعبير عنه هو شعور عميق بالطمأنينة تمليه تربيتي الايمانية. ان السجن لا يخيفني ابدا» وتساءلت «السنا جميعا سجناء مع وقف التنفيذ في هذا الوطن؟»

وحول المتابعات القضائية لعدد من الصحف المستقلة قالت نادية ياسين «ان نظاما يتحامل على الصحافة ويضيق عليها هو في اعتقادي نظام ضعيف ووهن. وهذه الحساسية الزائدة من حرية التعبير ما هي الا دليل واضح على التناقض الصارخ بين العقلية المخزنية والديمقراطية وان «هذا الخوف من الكلمة الحرة يجلو، رغم عمليات التجميل برفع شعارات الديمقراطية، استمرارا للعقلية التقليدية المرتبطة بهيبة المخزن التي عليها يبني قوته المزعومة» ودعت السلطة الى البحث عن سبل اخرى ان هي رغبت في الاستمرار».

جمعيات اسلامية تدق ناقوس الخطر حول دعارة المغربيات في اسرائيل

الرباط ـ «القدس العربي»:

دقت حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية ناقوس الخطر حول دعارة المغربيات في اسرائيل.

وبعثت الحركة رسالتين احداهما الى السفارة المغربية في فلسطين والثانية الى حركة التوحيد والاصلاح المغربية الاسلامية حذرت فيها من خطورة وضع مئات من المغربيات اللواتي يمتهن الدعارة في اسرائيل.

ونقل الموقع الالكتروني لحركة التوحيد والاصلاح دعوة حركة الجهاد الاسلامي الى «انقاذ المغربيات من دنس اليهود».

وقالت الرسالة ان هناك «المئات من شرفنا وعرضنا من بناتنا المغربيات داخل مستعمرات اليهود في فلسطين المحتلة ليعملن في المصانع والورشات نهارا وفي الليل يعملن في مواخير وبيوت الاسقاط اليهودي».

ودعا المسؤولون في الحركة الى التعاون من اجل وقف «تدنيس العرض العربي المسلم، ونحاول ارجاع بناتنا من فلسطين المحتلة وتحريرهم من شهوات اليهود واغرائهم».

واعلن مسؤولون في الجهاد الاسلامي عن تخوفهم من تحول هؤلاء الداعرات الى العمل لصالح الموساد والتجسس سواء على المقاومة الفلسطينية او على بلدانهم لدى العودة اليها.

وكانت انباء تحدثت عن وجود قرابة 600 فتاة مغربية عاملة في اسرائيل معظمهن يشتغلن في ورشات نهارا وفي الدعارة ليلا.

وتأتي هذه الانباء في بينما تتصاعد الدعوات الى التدخل من اجل انقاذ سمعة المغربيات في الخارج التي باتت مخدوشة في عدد من بلدان الخليج بسبب الدعارة.

كما تأتي تزامنا مع محاكمة عدد من المتورطين في شبكات تصوير افلام بورنوغرافية في مراكش ومكناس والجديدة واكادير ومدن مغربية اخرى.

وقد اصدرت المحكمة الابتدائية في مراكش يوم السبت احكاما بلغت في مجموعها 31 سنة سجنا نافذة في حق 13 متهما وغرامة مالية قدرها 12 مليون سنتيم (12 الف دولار) في حق المتهمين الذين توبعوا بتهم الدعارة والشذوذ الجنسي وتصوير افلام خليعة.

وقد تعالت دعوات عدد من الجمعيات الاهلية الداعية الى التدخل السريع والصارم من اجل الحد من ظاهرة السياحة الجنسية، خاصة في المدن السياحية الكبرى مثل مراكش واكادير، وذلك في اعقاب اكتشاف شبكات متعددة للدعارة والشذوذ الجنسي. وكان اكتشاف شبكات تصوير افلام البورنو بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وجعلت فعاليات متعددة من مراكش تنظم وقفة احتجاجية ضد السياحة الجنسية.

52% من النساء الجزائريات يتعرضن للعنف اللفظي والجسدي

■ الجزائر ـ يو بي أي: كشفت وزيرة شؤون الأسرة الجزائرية نوارة جعفر ان 52 بالمئة من النساء الجزائريات يتعرضن للعنف وفقا لدراسة أجريت حديثا في عدد من الولايات.

وقالت جعفر في تصريح نشر امس الاثنين أن النتائج النهائية التي قام بها مركز البحث الانثروبولوجي منذ كانون الثاني/يناير الماضي حول مدى اندماج المرأة الجزائرية في الحياة الاقتصادية والمهنية ستعرض قبل نهاية الشهر الجاري، مشيرة الى ان بعض نتائجه تشير الى أن 52 بالمئة من النساء اللاتي تم استجوابهن والبالغ عددهن 13 ألف امرأة في 16 ولاية جزائرية تعرضن للعنف اللفظي او الجسدي. وأوضحت الوزيرة أن المرأة الجزائرية تشارك بنسبة 17 بالمئة في سوق العمل حسب الاحصاءات الأخيرة، مشيرة الى أن النسبة سترتفع أكثر كلما تقدمت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.

وكانت الحكومة الجزائرية قررت مؤخرا وضع قانون جديد للمستخدمين العسكريين يتيح للمرأة تقوية مركزها في المؤسسة العسكرية.

ادانة صحافيَين مغربيين بتهمة الاساءة للملك الحسن الثاني

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قضت المحكمة الإبتدائية بالدار البيضاء بعد ظهر امس الإثنين على هشام السنوسي مدير نشر صحيفة «لامانيانا» الصادرة باللغة الاسبانية عن مجموعة «ماروك سوار» شبه الرسمية، ومحمد دوما الصحافي بهذه الجريدة غرامة مالية مناصفة تبلغ 200 الف درهم وذلك من أجل جنحة نشر أخبار زائفة ووقائع غير صحيحة.

ونشرت اسبوعية «لامانيانا» في كانون الاول/ديسمبر الماضي تقريرا اسبانيا حول المغرب في عهد الملك الحسن الثاني جاء فيه ان الملك الراحل استغل المغرب لحسابه الشخصي، كما وصف دخول المغرب الى الصحراء الغربية 1976 بالغزو.

بوتين بالجزائر وصفقة مقاتلات على جدول الاعمال

■ الجزائر ـ رويترز: يتوجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى الجزائر يوم الخميس في اول زيارة له للدولة الحليفة للاتحاد السوفييتي السابق ومن المتوقع ان يبرم صفقة مقاتلات روسية من طراز «ميغ 29» تصل قيمتها الى 1,5 مليار دولار.

وقالت وسائل الاعلام الرسمية امس الاثنين ان الزيارة ستعزز الروابط الاقتصادية والعسكرية بين البلدين.

وذكرت وسائل الاعلام ان بوتين سيناقش امكانية تحويل موسكو الدين المستحق على الجزائر الى استثمارات واكمال صفقة اسلحة للدولة الشمال افريقية خلال الزيارة التي تستمر يومين.

ووفقا للتقارير الاعلامية فان البلدين كانا يناقشان احتمال شراء الجزائر لهذه المقاتلات.

وقال وزير المالية الروسي الكسي كودرين اثناء زيارته للجزائر هذا الاسبوع ان البلدين مصممان على تعزيز العلاقات لكنه اكد على ان بعض القضايا تحتاج الى المزيد من المحادثات.

التعديل الحكومي في ليبيا يعزز موقع اللجان الثورية بدون تغيير جذري خصوصا في الاقتصاد

■ طرابلس ـ اف ب: اعتبر محللون ان التعديل الحكومي في ليبيا الذي عين بموجبه البغدادي المحمودي رئيسا للحكومة بدلا من شكري غانم يعزز موقع اللجان الثورية بدون ان يشكل تغييرا جذريا خصوصا في منهج الانفتاح الاقتصادي الذي تبناه غانم.

وكان المحمودي يشغل منصب نائب غانم اي انه شارك في صياغة الكثير من القرارات الاقتصادية الاصلاحية.

وردا على سؤال حول ما اذا كان ابعاد غانم هو نهاية لسياسة الانفتاح الاقتصادي قال مصطفى الزايدي احد رموز حركة اللجان الثورية المعارضة لمنهج غانم ان «هذا التغيير يعتبر عاديا».

واضاف ان «المنهج الاقتصادي لليبيا هو الاشتراكية والافراد يلعبون دورا داخل منظومة السلطة الشعبية وهذا التغيير لا يعني تغييرا في السياسات انما هو تطوير لبرامج تنفيذية شعبية».

وتوقع الزايدي ان يدفع التغيير الاقتصاد الليبي الى «الامام بتوسيع قاعدة الملكية وتعزيز الحريات الفردية». واوضح انه «باعادة عدد من الوزارات سيتم معالجة بعض الاختناقات التي عانت منها البلاد».

ورغم تأكيده انه لن يتم التراجع عن القرارات التى اتخذها غانم، لم يستبعد ان تتم مراجعة بعض القرارات التي اعترضت عليها المؤتمرات الشعبية مثل رفع اسعار المحروقات والكهرباء.

وكان غانم عين رئيسا للحكومة في حزيران/يونيو 2003 وواجه انتقادات من المؤتمرات الشعبية واللجان الثورية (التي تدافع عن التوجه الاشتراكي) خصوصا في موضوع خصخصة المؤسسات الحكومية الاقتصادية ورفع اسعار الكهرباء والبنزين. وكان ينوى الغاء الدعم الحكومي للمواد الاساسية.

واعتبرت اللجان الثورية التي تدافع عن افكار الزعيم الليبي معمر القذافي ان هذه الخطوات حملت المواطن الليبي اعباء اضافية لا طاقة له عليها.

لكن محللين اعتبروا انه من المبكر التنبؤ بان التغييرات الوزارية ستؤدي الى التراجع عن هذه القرارات والاصلاحات الاقتصادية في البلاد.

من ناحيتهم قال رجال أعمال غربيون ان الشهور القادمة سوف تكشف منهج وخطة المحمودي لتطوير الاقتصاد الليبي.

وقال عبد الله عثمان مدير مركز الكتاب الاخضر (رسمي) ان «غانم لم يملك خطة واضحة للاصلاح ولا البغدادي يملك خطة عمل. هذا التغيير لم يرض المحافظين لان البغدادي ليس اختيارهم والاصلاحيون غاضبون لخروج غانم».

واضاف ان «المشكلة هي ان نرهن المجتمع بالكامل وفق تخصص المسؤول متناسين ان عملية الاصلاح ليست معادلة حسابية انما هي عملية شمولية اقتصادية وتنموية وسياسية».

وكان مؤتمر الشعب العام المنعقد في سرت (500 كلم شرق طرابلس) عين مساء الاحد البغدادي المحمودي (58 عاما) وهو طبيب شغل في السابق منصب وزير الصحة رئيسا للحكومة الليبية بدلا من شكري غانم.

وعين غانم امينا للمؤسسة الوطنية للنفط خلفا لعبد الله البدري. وبذلك يحتفظ باشراف كبير على النفط، الثروة الاساسية في ليبيا. والغيت وزارة الطاقة.

وترك غانم بصمات مهمة في الاقتصاد الليبي. فليبيا التى تولي اهتماما كبيرا لقطاع النفط الذي يشكل تسعين بالمئة من عائدات البلاد اسندت مهمة تطويره الى غانم الذي يعتبر من اكبر الخبراء الليبيين في هذا المجال.

ويتمتع غانم بثقة الشركات الامريكية والاوروبية التي دخلت للبلاد منذ العام الماضي.

وكان غانم ينوي خصخصة المصارف. وقد عين في الوزارة الجديدة احمد منسي الذي كان محافظا لمصرف ليبيا المركزي وزيرا للمالية.

ويعتبر المحمودي من المؤيدين لخصخصة المصارف ودخول المصارف الاجنبية اما منسي فهو يعارض ذلك.

وعين مؤتمر الشعب العام محمد حويج (وزير المال السابق) نائبا لرئيس الحكومة.

وكان المحمودي يشغل هذا المنصب حتى الان.

واستحدثت سبع وزارات في هذا التعديل الوزاري المهم الذي حل بموجبه رجب المسماري محل نصر المبروك في الامن العام.

واقيل المبروك بعد احداث بنغازي في 21 شباط/فبراير التي قتل فيها 11 شخصا واصيب 69 بجروح في صدامات وقعت بين قوات الامن الليبية ومتظاهرين هاجموا القنصلية الايطالية في بنغازي خلال احتجاجهم على الرسوم الكاريكاتورية عن النبي محمد.

واحتفظ عبد الرحمن شلقم بوزارة الخارجية، اما وزير الاقتصاد والتجارة عبد القادر خير فحل محله الطيب الصافي.

واستحدثت وزارات التعليم العام والصناعة والكهرباء الصحة والزراعة والنقل والمواصلات. وانشئت ايضا امانة للاسكان.

فرنسا تعلن عن مفاوضات مع ليبيا لبيعها مفاعلات نووية مدنية

■ باريس ـ يو بي أي: قالت فرنسا امس الاثنين أن «المشاورات جارية» مع ليبيا من أجل بيعها مفاعلات نووية للاستخدام المدني.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيي امس ان مناقشات بدأت وهي جارية الآن بين باريس وطرابلس بخصوص مفاعلات نووية للاستخدام النووي المدني.

وأضاف «كما أشرنا في 31 أيار/مايو 2005 فإن السلطات الفرنسية قررت في الواقع، وعلى أثر زيارة الرئيس جاك شيراك الى ليبيا في خريف 2004 ، الاستجابة للطلب الليبي وفق الإحترام الكامل للالتزامات الدولية المتبادلة».

وتابع «لقد تم ذلك نظرا للقرار الاستراتيجي الذي إتخذته ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل وقيامها بمبادرات عملية تمثلت في تفكيك البنى الموجودة والتوقيع على البرتوكول الاضافي والتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

يذكر ان رئيس جمعية الصداقة الفرنسية ـ الليبية النائب في الحزب الحاكم في فرنسا باتريك أوليي أعلن أن شركة «أريفا» الفرنسية ستوقع مع طرابلس خلال الاسبوعين المقبلين على عقد لبيع مفاعلات نووية مدنية.

ادريس البصري الرجل القوي في عهد الحسن الثاني «يعترف له» بذلك

صحافي فرنسي يكشف ضعف الدبلوماسية المغربية في ادارة ملف الصحراء الغربية ولجوئها الى الرشوة لاستمالة المجتمع لدولي

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي أمين:

«لقد وضع القصر الملكي المغربي بمخزنه وملاحقه السرية مشكلة الصحراء الغربية هما وطنيا جوهريا ورهانا استراتيجيا. ولتحقيق هذا الهدف القومي من المنظور المغربي، تحركت لوبيات ومجموعات ضغط مغربية، في اطار دوائر دولية لتجسيد توصيات الخطاب الرسمي في عهد الحسن الثاني الذي جعل من ضم الصحراء الغربية الى الحظيرة الوطنية استراتيجية دولية أخذت حصة الأسد من سياسة الاغواء والتضليل والاغراء باتجاه المجموعة الدولية التي قادتها الدبلوماسية المغربية للاستحواذ على المربع الصحراوي، وهو ما يواصل العمل به الملك الجديد».

تلكم هي احدى خلاصات الكاتب والصحافي بيومية «لوموند» الفرنسية جون بيير توكوا في كتابه الأخير «جلالة الملك.. لوالدك فضائل كثيرة علي» الصادر عن دار النشر الفرنسية الشهيرة ألبان ميشل.

ويتناول الكتاب الملف الدبلوماسي المغربي حول موضوع النزاع الصحراوي، حيث كشف كثيرا من نقاط الظل عن ممارسات دبلوماسية «خارج المألوف» انتهجها المسؤولون المغاربة للدفاع عن «مغربية الصحراء».

ويرى توكوا في هذا المقام أن المخزن لم يتردد في سلك كل السبل لتذليل العقبات الدبلوماسية والدولية والقانونية لاقناع هذا البلد أو ذاك كي يكون له نصيرا له في قضيته في المحافل الدولية، بل انه تبنى منذ أمد بعيد سياسة الأظرفة المالية، وهي كناية عن أسلوب الرشوة الموصوف الذي تحول الى عقيدة دبلوماسية «واختصاصا لدى المسؤولين المغاربة» للتغطية على «ضعفهم الدبلوماسي في تسيير الملف الصحراوي».

ولكي يدلل على هذه الخلاصات الخطيرة في حق الدبلوماسية المغربية ومن ثم مصداقية المخزن، تحاشى جون بيير توكوا تهويمات التحاليل الغوغائية، والاستقراءات التي لا تنتهي من وحي المعطيات الجيو استراتيجية، فتبنى فلسفة القرائن الدامغة التي استقاها شكلا ومضمونا من سلسلة الحوارات التي أجراها مع وزير الداخلية السابق نفسه، ادريس البصري المقيم في باريس حاليا بعد اقالته من منصبه سنة 1999 بقرار من الملك الجديد، باعتباره المسؤول الأول وقتئذ على الملف الصحراوي، بالاضافة الى لقاءات أخرى أجراها مع ممثلين للهيئة الأممية، وتشكلت من خلال ذلك مادة قوية وغنية في آن، جديرة بالنظر والتمحيص كونها تحاصر بالفعل وبالقوة العملية الدبلوماسية المغربية من كامل الأوجه، وتعري في المطلق الآلية التي تشتغل بها.

ويقول صحافي لوموند في هذا السياق « ان كل الاستراتيجية المغربية تلخصت في شراء ذمم بعض مسؤولي جبهة البوليزاريو، والدبلوماسيين الأجانب والمسؤولين في هيئة الأمم المتحدة عن الملف الصحراوي» استنادا الى تصريحات (برنارد ميللي) مستشار سابق في قصر الاليزيه.

وما من شك أن شهادة هذا الدبلوماسي الفرنسي المحنك الذي اشتغل من سنة 1997 الى سنة 2000 كمستشار دبلوماسي للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان، والذي كانت تعتبره الأوساط الدولية وقتها الرجل الثاني في البيت الأممي في تسيير المسألة الصحراوية، لها ثقلها ووزنها على أكثر من صعيد.

وتجدر الاشارة في هذا المقام أن (برنارد ميللي) الذي التقاه الصحافي جون بيير توكوا في شهر أيار (مايو) من السنة الماضية لتسجيل شهادته كأحد أبرز الفاعلين في القضية الصحراوية، قادته مهامه الأممية بجولة الى كل من العاصمة المغربية الرباط أين التقى فيها العاهل المغربي الراحل، كما زار مخيمات تندوف قرب الصحراء الجزائرية والجمهورية الموريتانية، والجزائر العاصمة، وانطلاقا من هذه الذكريات التي تعتبر من أهم المحطات الدبلوماسية منذ توليه الملف الصحراوي أكد (برنارد ميللي) لمحدثه أن «السلطات المغربية أمنت لي اقامة فخمة بفندق هيلتون الدولي بالرباط، ورغم أني كنت بمفردي فلقد وضعوا تحت تصرفي غرفتين، وغرفتي حمام وضعوا في احداها ما لا يقل عن 300 نوع من العطور» موضحا «لقد كانوا يريدون شراء ذمتي» وبتهكم قال معلقا «انها هدية حسن الاستقبال»، ولكن تمرسه في الحقل الدبلوماسي الملغم جعله يحترس من رشوة من هذا النوع.

ورغم أن محاولة المخزن في استمالة المبعوث الأممي لمصلحة المغرب أجهضت، الا أن مخططاته حسب مؤلف الكتاب لن تتوقف عند هذا الحد بل تعدته الى قلب الهيئة الأممية بنيويورك، وتحديدا عن طريق سكرتيرة (برنارد ميللي) نفسه، وهي معلومة على قدر كبير من الأهمية والصدقية كونها انطلقت من فيه الرجل القوي في عهد الملك الحسن الثاني ادريس البصري الذي أسر لصحافي يومية (لوموند) في شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة 2005 بأن «سكرتيرة ميللي كانت الشخصية الوحيدة التي تفهمت الموقف المغربي» مفيدا في نفس الاتجاه أن هذه الأخيرة «ساعدتنا كثيرا ولقد استقبلتها في بيتي عدة مرات».

وحسب توكوا، فان الرباط لجأت الى هذه المتعاونة مع برنارد ميللي نظرا للمنصب الحساس الذي كانت تتبوأه، في عملية استباق للأحداث وتحسبا لأي طارئ من شأنه أن يقوض المخططات المخزنية باتجاه المجتمع الدولي عن طريق الهيئة الأممية، وكان الهدف من الاقتراب من هاته الموظفة الأممية هو الاستحواذ على الوثائق والمراسلات التي ترسلها لجنة هيئة الأمم المتحدة حول المسألة الصحراوية لمجلس الأمن، ومرة أخرى هو نفسه ادريس البصري من يفتح مثل هذه الأقواس عن فصول العمل المخابراتي المغربي في دهاليز الهيئة الأممية لصاحب الكتاب مؤكدا أنه «كان مهما لدينا، عندما تقع بعض الوثائق لدينا أن نرسلها فورا الى جلالة الملك الحسن الثاني» والغرض من ذلك يواصل البصري «هو تمكين الملك من أن تكون له ردة فعل سريعة مع رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن».

وفي مقام مختلف، يستنتج المؤلف من خلال استقراء المعلومات المتوفرة لديه، بأن اللوبي المغربي كان ينشط على أكثر من مستوى لتكريس مغربية الصحراء كحقيقة لا غبار عليها، ويرى في هذا المنحى أن المغرب أولى اهتماما كبيرا بوسائل الاعلام الفرنسية في المقام الأول لترويج موقفه منتهيا الى محصلة مفادها أن «وسائل الاعلام الفرنسية نادرا ما أثارت الملف الصحراوي» وهم «مخطئون في ذلك» مدليا بقناعة فحواها «أنه اذا حصل وأن انتفض الموقف الرسمي المغربي ضد وسائل الاعلام الفرنسية فسيكون حتما بسبب الصحراء الغربية» وليس شيئا آخر.

أما عن الرؤية الفرنسية للملف الصحراوي، فان الصحافي (جون بيير كوتوا) يجزم بما لا مجال فيه للشك أن «ثمة مجموعة من الدبلوماسيين الفرنسيين من قدمت مساعدة واستشارة لنظرائهم المغاربة بايعاز من الاليزيه»، ويوضح في هذا السياق أنهم قاموا بذلك «من باب الواجب أولا والقناعة ثانيا»، وهي احالة واضحة الى ميل الموقف الفرنسي أكثر الى الجماعة في المغرب.

وحسب جون بيير توكوا، فان الواجب في مساندة المغرب من الجانب الفرنسي يفهم من زاوية أن «فرنسا تخشى من أن توجد في المنطقة دويلة (الصحراء الغربية) تكون لغتها الرسمية الاسبانية تتقلص من خلالها مساحة اللغة الفرنسية باتجاه افريقيا الغربية مع تهديد واضح للثقافة التي تحملها» وهو احتمال يقول توكوا «لا تحبه باريس».

وهي معادلة فهمها جيدا المغرب يفيد الكاتب، مع توظيف كل الأدوات التكتيكية لخدمة الاستراتيجية اللغوية للمستعمرة السابقة فرنسا، ومن بين هذه الأدوات الفاعلة هو التقرب من الوسط الدبلوماسي الفرنسي والتودد اليه لضمان تأييد السفراء الفرنسيين في الرباط، ويذكر الكاتب في هذا المنحى اسم (جون برنارد ميريمي) السفير الفرنسي السابق في الرباط ،أحد أكبر المدافعين عن الموقف المغربي، والذي أوكلت اليه مهمة استراتيجية في اللجنة الدائمة لهيئة الأمم المتحدة لتمثيل بلاده، ما يحيل ولاشك أنه تخندق في اللوبي المغربي عبر القناة الأممية.

وجدير بالذكر، بأن هذه الشخصية ذاتها متهمة بتورطها في جريمة النفط العراقي مقابل الغذاء التي مازالت تحرج السلطات الفرنسية لحد اليوم.

وفي معرض حديثه عن السفير ميريمي ،يشير الكاتب أن هذا الأخير اتهمته الجزائر في الماضي بتلقيه عمولات لقاء دفاعه المستميت على أحقية المغرب بالصحراء الغربية، مذكرا بأن هذا الاتهام الجزائري كان فنده وزير الداخلية المغربي ادريس البصري في حينه، في الوقت الذي اعترف فيه هذا الأخير للكاتب في تشرين الأول (أكتوبر) سنة 2005، أن «السفير الفرنسي ميريمي مد المملكة بيد العون، وكان يقوم بذلك مجانا»، مستدركا بشكل لا يخلو من الجدية والتهكم في آن «ولكن يجب أن لا ننسى عطاءات واغداقات الملك الحسن الثاني لأصدقائه». وترجمة ذلك بالنسبة لجون بيير توكوا من الناحية العملية أن عشية ذهاب السفير ميرمي من وزارة الخارجية الفرنسية، شرفه البنك الخاص المغربي «بي ام سي أو» بمنصب ذات بريستيج في مجلس الادارة لقاء أجر شهري معتبر، علاوة على تمكينه من امتلاك منزل أنيق على بعد أمتار من بحيرات ورزازات الشهيرة. وذات المنزل، حسب توكوا، ستنادا الى شهادة البصري نفسه هو عبارة عن بيت ريفي خشبي على الطريقة السويسرية «منحه اياه الملك الحسن الثاني بما فيه الميدان المحيط به».

غلاف كتاب جون بيير توكوا